بحديث لايحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث واما بان الاجماع
دل على نسخه انتهى فاتت تركي النووي لم يقع خلاف اهل الظاهر
مع وقوفه عليه على ان الترمذي قال ان الناسخ في ذلك وارد
من حديث جابر وقبيصة بن ذؤيب انه صلى الله عليه وسلم
بعد امره بقتل من شرب في الرابعة اي برجل قد شرب فيها فصرفه
ولم يقتله انتهى وقد ذهب جماعة من العلما الى عدم الاعتداد باهل
الظاهر في الاجماع والاختلاف وهو قول الاسفرايني والجويني وابي
بكر الرازي وابن ابي هريرة وقال ابن الصلاح في فتاويه الاعتداد
بداود في الاجماع وفاقا وخلافا وقع فيه منا ومن غيرنا الخلاف
فذهب الجمهور الى ان نتاة الناس لا يبلغون منزلة الاجتهاد الى اخره
كلامه فراجعه ان شئت واذا عرفت ما ذكرناه ظهر لك ان الاعتذار
الاول من اعتذاري ابن حجر عن النووي هو المعول عليه اعني
انه لم يعتبر خلافهم واما قول ابن حجر ولم يقف عليه فانت خبير
بما فيه بعد ما قدمناه والله اعلم رجع الى ما كنا بسبيله والحق
ابن قتيبة وتبعه البغوي والخطابي بالنهي اخراج لاحدى يديه من
كميه والقاء الرداء على احد منكبيه وتعقبه العلامة ابن حجر
بانها من داب اهل الشطارة كما صرح به الائمة فلا وجه للكراهة
منها والكلام في غير الصلاة اما فيها فيكره الثاني وقياسه
الاول فيمن لا يختل مروته بذلك والا فلا شك في الكراهة في ذلك
كله بل تحرم عليه ان يخل بمروته لان من تخلها يحرم عليه تعاطي
خارم مروته الى هنا كلام العلامة ابن حجر وقال الولي
عصام الدين النهي يشمل ما اذا لبس نعلا واحدة ومشى في حق واحد
ورده العلامة ابن حجر بان من العلل السابقة تميز احد الرجلين
وانها مشية الشيطان وفيه مثلة وتخبط في المشي وغير ذلك
وكل ذلك يقتضي عدم الكراهة هنا انتهى وتعقب بان من

العلل

العلل السابقة التشويه ومخالفة الوقار وان المنتعلة تكون
ارفع من الاخرى فيخاف منه العثار وذلك كله يقتضي الالحاق
والحكم بما ثبتت علته وقوله صلى الله عليه وسلم لنعلها
بلام الاختصاص اي القديمين وان لم يتقدم لهما ذكر لدلالة
السياق على حد قوله تعالى حتى توارت بالحجاب وضبطه النووي
بضم الياء من الافعال يقال انعل الدابة اي البسها نعلا كما في
حديث عثمان تنعل خلفها وقد سبق وضبطه غيره بفتح الياء والعين من نعل كمنع يقال نعل وانتعل اي لبس
النعل او من نعل كضرب بمعنى انعل على ما في القاموس وتعقب
الزين العراقي ضبط النووي بان اهل اللغة قالوا انعل بفتح العين
وتكسر وانتعل اي لبس النعل لكن قال اهل اللغة ايضا انعل
رجله البسها وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله الحاصل ان الضمير
ان كان للقديمين جاز الضم والفتح وان كان للنعلين تعين الفتح
قال الزين العراقي في شرح الترمذي وهو الاظهر انتهى وقال الولي عصام الدين رحمه الله بعد حكايته كلام الحافظ بن
حجر ما صورته وتوجيهه ان جعل الضمير للقديمين يقتضي
ارادة الالباس وهو موجود في المجرد والمزيد وجعل الضمير
للنعلين يقتضي ارادة الالتباس اللبس وهو في مجرد الجر فاندفع
ما ذكره الشارح رحمه الله ان جعل الضمير للقديمين لا يخل المجرد
لانه لا معنى للبس القديمين على انه مندفع بانه يخله بتقدير
المضاف اي فليلبس نعليها جميعا واما ما ذكره من ان
جعل الضمير للنعلين محوج الى التجريد في الثلاثي المجرد ومع
التجريد يصح تعلق الافعال ايضا بالنعلين فلا وجه لتخصيصه
بالمجرد مما يتحمل كيف وتجريد الالباس عن خصوص النعل
لا يدفع اقتضا الالباس كون النعل لابسه وامتناع تعلق الافعال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)